

ونفي الخلاف كما ذكر البعض انتهى **قوله** اقول ينبغي ان
 يكون الحكم في المول في الفرائض والسوقه ايضا كذلك الي
 اخذه قد صرح به لكما رجح الله قوله وكذا في كتيب
 يدي ويختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف
 ما لا يختلف كالجنون انتهى ثم ذكر كيفية ترتيب الخصومة
 وتقسيم انواع العيوب فليراجع **قوله** اشترى عبد بن
 الي اخذه اشار به الي ان المبيع لو كان لا ينتفع ببعضه
 كزوجي خن ومصراتي باب وثوري الخ احد هما الاخر
 بحيث لا يعمل بدونه لا يملك المشتري رد المبيع وحده
 وان كان بعدا لقبض كما في التبيين والتمتع **قوله** قبض
 كيليا الي اخذه اطلقه فشمال ما لو كان في اثنان وهو
 الاظهر كما في البرهان والي هذا اشار بقوله قيل هذا
 اذا كان في رعا واحد **قوله** لا المالك يعني به المستحق
قوله اشترى جارية الي اخذه مستدرك بما قدمه
 او ايل الباب **قوله** او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد
 بها عيبا الي اخذه كذا في البداية الا انه لم يذكر المس
 بشهوة ولكن قال في البرازية قال التمراشي قول
 السرخسي القبول بشهوة يمنع الرد محمول علي ما بعد
 العلم بالعيب انتهى ولو كان لها زوج فوطبها عند البايع
 ثم عند المشتري لا يرجع بالنقص اي ويردها لان هذا
 الوطى لا يمنع الرد وان لم يطبها الا عند المشتري

فان كانت

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الفرائض
 في الميراث

فان كانت بكر ايرجع بالنقصان لنقصان العين بزوال
 المذرة وان كانت ثيبا لم يترك في الاصل انه يمنع الرد
 ام لا وفضل لا يمنع فلا يرجع بالنقصان مع امكان الرد
 كما في البداية **تنبيه** البكارة لا تستحق بالبيع
 حتى لو وجدها ثيبا لا يمكن من الرد الا يمكن بشرط
 البكارة فحدها من باب عدم وصف مرغوب فيه لان
 باب وجود العيب كما في التمتع وقال في البرازية وقال
 قاضي خان اشترىها علي انها بكر فعلم بالوطى عدم البكارة
 فلما علم تزوج بالالبت من ساعتها رد وان لبت بعد العلم
 لانتهى **قوله** ويرجع بالنقصان كذا في البداية وغيره
 وفي البرازية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص
 مع المس والتظور ومنعه مع الوطى كالرد **قوله** لان كل منها
 عيب حادث فيه تامل اما اذا كانت بكر افسد واما
 الثيب فعدم ردها لاستيفائها لها وهو جزءها
 فاذا ردها صار كانه امسك بعضها ورد باقيها كذا علله
 في شرح الجمع واما الثيبا والمس فكيف يجعل بانه
 عيب حادث **قوله** اقصى ما في الباب ان هذا اقتضاء
 علي الغايب من غير خصم ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين
 عن اصحابنا قال الهادي في فصوله عن الجيط كان ظهير
 الدين الرغيني يفتي بعدم النفاق كيلا ينظر قوا الي عدم
 مذهب اصحابنا وسنذكره في كتاب النقصان شاء الله تعالى

Copyrighted material